# أسرار في السودان: العدالة الإجتماعية في السودان
# أولوية المرحلة الغائبة

د. امجد محمد إدريس

## الأسئلة المحيرة

- ما هو واقع العدالة الإجتماعية الأن في السودان؟
- هل يا ترى أن الجميع لديه نفس الأجابة علي أسئلة مثل ما هي العدالة الإجتماعية؟ كيف نحققها؟ وكيف نتأكد من وجودها؟
- كيف نستفيد من تجارب الدول من حولنا في وضع المفاهيم الأساسية التي يجب أن يقوم عليها مفهوم العدالة الإجتماعية في السودان؟
- ما هي أولويات المرحلة القادمة في سبيل تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية في المجتمع السوداني؟

سيكون علي أولاً التأكيد علي أن محتوى هذا المقال لا يعبر عن خلفية مهنية مرتبطة بمجال المقال المتعلق بتحقيق مفهوم العدالة الإجتماعية في السودان، وعلي الإقرار كذلك بعدم إلمامي الكافي بجميع الجوانب المرتبطة بهذه القضية الهامة والمحورية في واقع ومستقبل السودان. إلا أن هذا لا يتنافى مع تفاعلي اللصيق مع هذه القضية من واقع تجربتي الشخصية في مجال تخطيط الخدمات الصحية، وهي من المجالات التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمفهوم العدالة الإجتماعية. في ذات الوقت يجب أن أنوه إلي أن تناول هذا المقال لم يتناول العدالة الإجتماعية من منظور الصلة بالخدمات الصحية، وإنما من منظور عام لبعض المحاور التي قد تساعد في التعجيل بالعمل نحو تحقيق العدالة الإجتماعية التي نحن في أحوج ما نكون لها في السودان.... وكلنا أمل في ذلك.

## تقديم حول واقع العدالة الإجتماعية في السودان

هل توجد عدالة أجتماعية في السودان؟ بإعتقادي أن العديد من الدلائل تشير إلي عدم تمكننا في السودان من تحقيق المعنى الكامل لمفهوم العدالة الإجتماعية حتى الان. ولعل هذا الأمر يجعلنا نتسأل ... لماذا ظلت العدالة الإجتماعية شعاراً علي الورق فقط في السودان، لماذا لم نستطع تحقيقها حتى الان؟. أتسائل أحياناً بأننا إذا أتينا بأشخاص في مقام الوزارء وأخرين في قمة الهرم التنفيذي في البلاد وقمنا بسؤالهم عن مفهوم العدالة الإجتماعية وكيفية تحقيقها، كم منهم يا ترى سيجيبون علي هذه الأسئلة؟ ولو أتينا بالف شخص، بمن فيهم كاتب هذه السطور، وسألناهم حول هذه الأسئلة فكم منا سيجاوب عما هي العدالة الإجتماعية؟ وماذا يجب أن نفعل لكي

يتم تحقيق العدالة الإجتماعية؟ وكيف نتحقق من وجود العدالة الإجتماعية؟. عملي في وزارة الصحة جعلني أطلع علي الكثير من الخطط والسياسات التي من أهم أساسياتها مبدأ العدالة الإجتماعية وأهمية بنائها وضمانها في سياق تقديم الخدمات الصحية. لكن سنجد أن الحقيقة تشير إلي أن هذا المبدأ ظل مجرد حلم يحاول الجميع الوصول إليه. نحن هنا لا ننتقد الحكومة ولا الجهاز التنفيذي لأن هذا ليس هو المهم الان، لكننا نسعي لأن نتأكد من هذا المبدأ مفهوم بالفعل للجميع. وهذا مهم لأن الكثير من الناس الان ينادون بهذا الشعار، فلا بد أن نتأكد أنهم يفهمون هذا الشعار، وكذلك نفهمه نحن حتى لا يكون الحوار في هذا الموضوع الحيوي حوار فارغ من المعنى الحقيقي له.

قد لا يكون إلزاماً أن نقوم بتعريف مفهوم العدالة الاجتماعية في هذا المقام حيث أن هذه هي إحدى المحاور في هذا المقال. كما سنجد أن العديد المحاولات هدفت إلي تعرف هذا المفهوم وتعددت كذلك النظريات التي سعت إلي ترجمة المفهوم إلي علاقة بالحراك المجتمعي. لكن ومن خلال أطلاعي علي عدد كبير من هذه النظريات والمفاهيم التي تستند عليها، قد بدأت أصل إلي قناعة كون أنه لابد وأن يكون هناك عدة معاني ومفاهيم مرتبطة بالعدالة الإجتماعية وذلك أن الهدف من المفهوم وكذلك طريقة بناء النظرية التي تقوم علي هذا المفهوم تنتج بالفعل عن تعريف يختلف بإختلاف المنظور الذي ينطلق منه صاحب النظرية وكذلك القيم التي تبنى عليه النظرية. وبالضرورة لا يجب أن يكون هناك تعريف موحد للمفهوم، وإنما نتوقع أن ينطلق المفهوم من داخل المجتمع الذي يحدد الهدف منه وبالتالي كيفية الوصول إليه. لكن من أكثر المفاهيم التي قد لفتت إنتباهي كان هو ما قدمه حزب الخضر الكندي حول مفهوم العدالة الاجتماعية بأنها "التوزيع المتساوي للموارد لضمان بأن الجميع لديهم فرص متكافئة للتطور الإجتماعي والشخصي". هناك عدة محاور سنتناولها لاحقاً في هذا المفهوم وهذا التعريف للعدالة الإجتماعية، لكن ما يلفت النظر حقاً هو كلمة "المتساوي" في هذا التعريف والتي ترتبط عند أذهان الكثيرين بمفهوم العدل. ولعله من حيث المبدأ يجب أن نوضح أن العدالة ليست هي مترادفة العدل، حيث أن معاملة الناس بعدل هي من أساسيات العدالة وبالتالي فإن العدالة تتطلب العدل والذي هو جزء من أدوات كيفية تحقيقها. العدل أن أعامل بإنصاف لكن العدالة تقتضي أن يكون هذا الإنصاف مراعياً لخصوصية وضعي وإحتياجاتي. الإرتباط بين مصطلحي "العدل" و"العدالة" وهما من المصطلحات الشائعة جداً في

الثقافتين العربية والإسلامية، هذا الإرتباط لم يحظ بما يكفي من النقاش الضروري لتوضيح مضمونه وأهدافه وكيفية إيجاد هذا الإرتباط وترجمته إلي شئ ملومس ونظام له مخرجات واضحة.

وكما ذكرت سابقاً، لا أود أن أقدم تعريفاً لما هي العدالة الاجتماعية ولا كيف يتم التعامل معها وتطبيقها بشكل عملي، وسأدع ذلك للمختصين والباحثين في مجال العلوم الإجتماعية والإقتصادية والعلوم الاخرى المتصلة بهذا المفهوم، وأتمنى أن تقوم عزيزي القارئ بالإطلاع علي بعض المعلومات حول تعريف العدالة الإجتماعية والنظريات التي تحدثت عنها، حيث أننا في هذا المقال سنحاول التطرق إلي جانب هام يتناول "كيف ينظر الشعب، وعامته خاصةً" إلي هذا المفهوم وماذا ينتظرون منه" وسنحاول وضع ذلك في قلب التحليل الذي سنقدمه في هذا المقام. لكننا سنقدم كذلك بعض المفاهيم التي قامت عليها عدد من النظريات أو تلك المستقاة من تجارب بعض الدول.

حين نتحدث عن عامة الشعب سنجد أن هناك كلمات وتعبيرات أساسية يجب أن نضعها في صدارة الحديث عن هذا المفهوم في السودان. وللتعرف علي هذه المفاهيم، قمت بإستطلاع محدود لإستقصاء مدلولات المفهوم لدى البعض، ولم يكن ذلك بحثاً موسعاً وعلمياً وإنما جلسات نقاش مصغرة مع فئات مختلفة ممن يحيطون بي. وقد وجدت في خلاصة هذا الإستطلاع بعض الكلمات المفتاحية والتي تعبر عن مفهوم العدالة الإجتماعية، فمثلاً مصطلحات مثل "المساواة الإجتماعية" و "المساواة الإقتصادية" و "المعاملة العادلة" و "تعادل الفرص" و "القضاء علي الظلم الإجتماعي" وجدتها في قلب حديث الناس حول مفهوم الناس ونظرتهم إلي هذا المفهوم وإن تم التعبير عنها بأشكال وتعبيرات لغوية مختلفة إلا أنها كانت حاضرةً فهماً في أذهان من إستطلعتهم، وهي بالفعل جزء من المحاور الاساسية التي يتناولها مفهوم العادلة الاجتماعية. وسنجد كذلك أن الكثير عاب علي تطبيق المفهوم في السودان عدة أوجه للقصورت مثلت في الأتي:

(1) عدم تكافؤ الفرص في الحصول علي قدرٍ متساو من الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والصحة، فرص العمل وكذلك عدم تكافؤ الفرص للحصول علي قدر عادل من الدخل. وقد إستمعت إلي البعض وهم يتحدثون عن قضايا مثل دور الإنتماء القبلي والجهوي، النوع من ذكر أو أنثى، الخلفية الإجتماعية، التوزيع الجغرافي وغيرها كعوامل تؤثر في توفر الفرص العادلة في المجتمع السوداني.

(2) المساواة الإجتماعية المنجزة حتى الآن في السودان تعتبر ضعيفة إلي حدٍ كبير، وإن لم يكن السودان بإستثناء، فقد عاب الكثير علي النظام الإجتماعي القائم وجود فروقات كبيرة جداً في الدخل بين فئات المجتمع بإختلاف إنتماءتهم.

(3) أن المساواة الإقتصادية غير متوافرة بسبب عدم المساواة في توزيع الدخل، كما أن الكثير من دخول أفراد المجتمع لا علاقة لها بالعمل الذي يتم إنجازه أو الجهد الذي يتطلبه.

(4) الظلم الإجتماعي حقيقة قائمة في وسط المجتمع السوداني كنتيجة حتمية لعدة عوامل إجتماعية وثقافية تؤثر بشكل كبير في الدفع بالبعض إلي ذيل قائمة الأولويات في الحصول علي الحقوق، وقد لا يتسع المجال هنا للحديث عن هذه العوامل لكن بالتأكيد سنجد أن الصراع الطبقي والشخصي أحياناً والذي يضع البعض في تصنيفات غير عادلة تساهم بالفعل في الدفع بهم في أسفل التصنيفات المجتمعية وبالتالي تحرمهم من عدالة الفرص والوصول إلي مستوى معقول من الدخل.

(5) من الأمثلة الواضحة التي تناولها بعض من تحدثت إليهم كدليل علي عدم تحقيق العدالة الإجتماعية هو إستواء الأغنياء والفقراء في دفع نفس مستوى الضرائب علي الوقود، الطعام والشراب، والدخل وغيره. بمعنى اخر ليس إنعدام العدالة فقط في الحصول علي الدخل وإنما إنعدام العدالة المرتبطة بالعدل في المعايير وكذلك في الواجبات تجاه المجتمع.

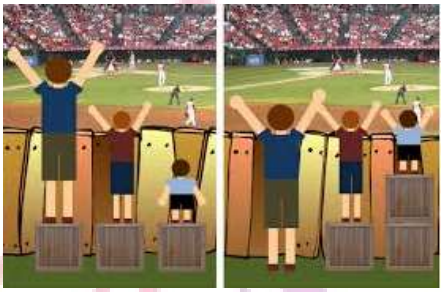

بالإضافة إلي هذه الملاحظات العامة، وجدت أنني أميل إلي خلاصةً بإعتقادي أنها هامة جداً حول تطبيق العدالة الإجتماعية في السودان، حيث سنجد ببساطة أن تنفيذ مفهوم العدالة الإجتماعية إلي واقع ملموس ليس له "وجيع" أو مؤسسة محددة ترعاه. فبالرغم من وجود وزارة الشئون الاجتماعية ومؤسساتها مثل ديوان الزكاة وغيرها، لكن يجب أن نضع في إعتبارنا أن العدالة الإجتماعية تتطلب عملاً متعدد الوجوه يمثل فيها الجانب الإجتماعي جزء أساسي، لكن كذلك تتطلب جوانب مرتبطة بمحاور يتداخل فيها الإقتصاد والتمويل، التشريعات والقوانين، الجهات الرقابية، المحور الثقافي وغيرها. لذا أجدني أميل للقول بأن العمل في هذا المجال مازال متواضعاً جداً في السودان.

## مفاهيم حول العدالة الإجتماعية

لن نقدم أسماء النظريات التي تناولت العدالة الإجتماعية كمفهوم أو أسماء الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا هذا المفهوم. وهدفنا في ذلك أن لا نزيد من تعقيد القضايا التي سنتناولها في هذا الفصل. لكن بالطبع هناك الكثير من القضايا التي سنناقشها في هذا الفصل التي تم بالفعل نقاشها من قبل وتم طرحها في بعض هذه النظريات.

ولكن في ذات الوقت سنجد أن هناك بعض المفاهيم يجب أن توضع بعين الإعتبار في هذا المقام، وسنقوم بتحليل بسيط لبعض من هذه المفاهيم والوضع في السودان في كل جانب بالنظر إلي تجارب الدول من حولنا.

1. بالرغم من أن العديد من النظريات قد تناولت المفهوم من بعده الأخلاقي فقط، إلا أن العدالة الإجتماعية هي ليست قيمة أخلاقية فقط بل قيمة دينية في كل الأديان السماوية والإسلام علي رأسها، وقد نادي بها الأنبياء ورجال الدين علي إختلاف أديانهم ومذاهبهم. وبما أن الإسلام بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة، فإن البعدين الأخلاقي والديني لتحقيق هذا المفهوم في مجتمع مسلم كما هو الحال في السودان هو جانب هام وضروري، بل هو شئ لابد منه. وقد نجد أن كثير من منتقدي بعض النظريات التي نتاولت هذا المفهوم في النظريتين الإشتراكية والرأسمالية قد أشاروا إلي إفتقاد هذه النظريات إلي المرجعية الروحانية في تنفيذ العدالة الإجتماعية، فحين يغيب الدافع الروحاني القوي لا يستطيع البعد الأخلاقي وحده الصمود في وجه تحديات مثل حب الذات، التمرد وإنعدام الإحساس بالتعاضد. علي أن ما أتى به البعد الديني الإسلامي خاصةً من إيجاد للدافع المحفز والمتمثل في الإعتقاد بأن العمل في الدفع بالعدالة في المجتمع وتحقيق قيم مثل التكافل الإجتماعي عبر الزكاة ومثلها كذلك الصدقة الطوعية والمردود الذي يجده الشخص من هذه المبادرات المتمثلة في إرضاء الله أولاً وأخيراً وما سيناله من ثواب عليه في جنة الرضوان حين البعث لهو بعد مهم ومفقود تماماً في النظريات الإشتراكية والرأسمالية وغيرهما.
2. وربطاً بالنقطة أعلاه، سنجد أنه من الضرورة بمكان أن يتم تحقيق العدالة الإجتماعية بناءً علي قناعة عامة من قبل أفراد المجتمع بعدة أشياء (1) مفهوم ومعنى العدالة الإجتماعية، (2) نظام تحقيق العدالة الإجتماعية، (3) الفوائد المرتبطة بتطبيق النظام لكل الأفراد في المجتمع، (4) مخرجات النظام يجب أن تكون مقبولة للمجتمع بحيث أن أدنى مستوى لهذه المخرجات يجب أن تكون مقبول لمتلقيها ما أمكن ذلك. عليه فإن من أهم أهداف تطبيق أي نظام لتحقيق العدالة الإجتماعية في السودان يجب أن يتمقل في السعي لمجتمع تنعدم فيه الفروق غير المقبولة إجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة. هذا المبدأ بالضرورة يجب أن يضع علي عاتق المسئولين عن تطبيق المفهوم أن يضعوا المجتمع في وسط عملية التخطيط والتنفيذ وبإنعدام هذا سنجد أننا أمام نظام مشوه لا أحد يتفق علي ما هو ولا علي آلية عمله وبالتالي فإن مخرجاته لن تجد القبول ولا الرضى من المستهدفين منه. ويمكن للمراقب بشكل عام في السودان، منذ إستقلاله وحتى الأن، أن يلاحظ عدم وجود هذه الثقافة في عملية تخطيط الخدمات الإجتماعية بشكل عام ولا وضع القوانين والتشريعات التي تؤسس لتحقيق العدالة الإجتماعية.

3. العدالة الاجتماعية هي من المحاور الأساسية التي يقوم عليها مجتمع معافى ليس من أمراض الأبدان، ولكن من أمراض النفوس مثل الحسد والغيرة الطبقية في المجتمع والبغضاء والتعصب القبلي والجهوي. فالعدالة الاجتماعية هي نظام يصف فكرة المجتمع الذي تسود في العدالة في كافة مناحيه، فالعدل مطلوب في السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والتعليم والحقوق والواجبات والأسرة وغيرها. وعليه، فالبعد السياسي للفوائد المرجوة لتطبيق مفهوم العدالة هو من أهم محركات ودوافع الإهتمام به. وسنجد أن وعي قادة العمل السياسي بأهمية العدالة الإجتماعية في بناء الدولة يجب أن يتم التأكيد عليه، فحين ننظر إلي الدول التي تتمتع بإستقرار سياسي سنجد أنها من الدول التي أكدت علي هذا المبدأ كجزء من محاور بناء الدولة وإستدامة إستقرارها. وعلي ذات المستوى سنجد ان الدول التي اهملت هذه الجانب تعاني بالفعل من الكثير الإضطرابات السياسية التي قد تصل إلي حد الحروب والنزاعات الداخلية التي تزعزع الإستقرار المجتمعي. وبالتأكيد السودان ليس بإستثناء في هذا الأمر، فالمؤسسات السياسية داخل وخارج نظام الحكم في السودان بحوجة للنظر بعمق في إنعكاسات هذا الجانب علي خططها بعيدة وقصيرة المدى، وبالتالي المكاسب الكلية التي يمكن تحقيقها بتطبيق هذا المفهوم علي أرض الواقع.
4. فهمنا للعدالة الإجتماعية هو المدخل لإيجاد وتحقيق العدالة الإجتماعية. الكثير من الأنظمة في الدول النامية والتي سعت إلي تطبيق المفهوم فشلت في ذلك لسبب بسيط للغاية هو عدم الفهم الواضح والجمعي للمفهوم وماذا يعني؟ وكيف يتم تطبيقه؟ وكيف يتم التأكد من وجوده؟. كنت قد طرحت عدة أسئلة في مقدمة هذا المقال حول دراية أصحاب القرار في كافة مستويات الدولة حول الإجابات علي هذه الاسئلة مجتمعة، وأكاد أجزم أنه لا يوجد فهم واضح لها، لا أقول موحداً لكن علي الأقل مترابط لهذه المحاور. إن بناء قدرات أنظمة الدولة المختلفة لتحقيق أهداف العدالة الإجتماعية هو المدخل نحو هذا الأمر.
5. كما ذكرنا سابقاً، العدالة الإجتماعية تتعدى البعد الإجتماعي لها لتضم محاور متعلقة بالإقتصاد والتمويل، التشريعات والقوانين، الجهات الرقابية، المحور الثقافية المجتمعية وغيرها. وسيكون من الضرورة بمكان توحيد الرؤية والفهم المشترك للجهات المكلفة بهذه المحاور للتنسيق معاً وفق تخطيط مشترك وقوي. فالدول التي نجحت في المضي قدماً بتنفيذ مبدأ العدالة الإجتماعية وسط مجتمعاتها إهتمت ببناء مؤسسات تكون قائمة علي التنسيق أو الرعاية الدائمة لهذه القضية وكذلك في مراقبة الأداء الكلي للدولة فيها وكذلك المساهمة في تقوية مشاركة المجتمع في هذه العملية.
6. من الدروس المستفادة عبر تطبيق عدد من النظريات خاصةً في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، سنجد أن المفهوم تجاوز العدالة الموجهة فقط نحو الفقراء أو تنفيذ التدخلات التي تدعم الدفع

بالفقراء نحو المساواة مع الأغنياء، وهو ما مطلوب نظرياً وصعب للغاية عملياً، وتجاوز ذلك للتركيز علي كيفية وضع نظام يركز علي العملية التي تتحقق بها العدالة الإجتماعية. فدول مثل المانيا كان من الواضح لها أن العدالة الإجتماعية هي عملية قائمة علي نظام يتفاعل مع الواقع الذي يعيشه الناس وبالتالي فإن التركيز علي النتائج فقط ليس كافياً للتأكد من تحقيق العدالة. وحين نتحدث عن العملية فإننا نتحدث عن إنتهاج طريقة تقوم علي المعلومات التي تدعم إتخاذ القرارات المختلفة والتي يكون للجميع دور فيها وتسهم في طريقة الوصول إلي هذه المخرجات. والكثير من النظريات قامت بتوجيه أسئلة حول التوزيع المكاني أو التوزيع الإجتماعي المكاني والعمل على تحقيق توزيع جغرافي متساوٍ لاحتياجات وطلبات المجتمع، مثل فرص العمل والوصول إلى الرعاية الصحية وجودة الخدمات الخ، وهذا الأمر يتطلب الضرورة كماً كبيراً من العلومات لا تتوفر في كثير من الأحيان للمساهمة في الوصول إلي قرارات مناسبة.

7. خلال إطلاعي علي بعض المصادر التي تناولت مفهوم العدالة الإجتماعية لفت إنتباهي مبدأين أساسيين في تحقيق العدالة الإجتماعية تناولتهما د. شيرين الشواربي وهي مساعد وزير المالية في جمهورية مصرالعربية. وأستأذن جريدة المساء المصرية في إستخلاص وإقتباس هذين المبدأين الهامين في تحقيق هذا المفهوم. فمن وجهة نظر تنفيذية ترى د. الشواربي بأن:

"المبدأ الأول: المساواة في حق المشاركة في الإنتاج «عمال وأصحاب عمل» ومن حق كل فئات المجتمع أن تشارك في العملية الإنتاجية ولكن هناك فقراء وضعفاء ليس لديهم القدرة على المشاركة نتيجة غياب التعليم المناسب أو المهارات اللازمة أو نتيجة المرض، و أن مهمة وحدة العدالة الاقتصادية المكلفة بالوزارة هنا أن تكفل لهذه الفئات الخدمات التعليمية والصحية والمهارات وتكفل لأولادهم حق المشاركة في الإنتاج من خلال ما يسمي بـــ «النمو الاحتوائي» الذي يشارك فيه أغلب فئات المجتمع."

"المبدأ الثاني: التوزيع العادل للدخل أو ما يسمي بثمار النمو بما يعني أن يأخذ كل فرد «حقه الاقتصادي» أي قيمة ما شارك به في الإنتاج وفي حالة ما إذا كان الدخل لا يغطي الاحتياجات الأساسية فإنه يأتي دور الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل لتغطي الفجوة بين ما يحصل عليه العامل وما يضمن له حياة كريمة ويتحقق ذلك عن طريق الدعم والمساندة المالية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والحماية الاجتماعية، موضحة أنه يجب أن تكون هناك ديناميكية ووضع آليات للدخول وآليات للخروج من نظم الحماية الاجتماعية فعندما تتحسن ظروف الفقير

وحين يجد العاطل فرصة عمل مناسبة وعندما يتعافي المريض يجب ألا يستمر في نظم الحماية الاجتماعية."

ونظراً للخلفية والنظرة الإقتصادية لهذا المنظور، بإعتقادي أن هذين المبدأين هما من الأهمية بمكان في مجتمعات تكون الأولوية فيها للتركيز علي الإهتمام بعملية تطوير وتنمية الإنتاج في المجتمع والتأكد من أن الجميع قادر علي الإنتاج حتى يحس الغني بدور الفقير في الحراك الكلي للمجتمع، ومن ثم البدء في النظر إلي قضايا إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة. وقد أثرت إدراج هذه الرؤية التي تعكس ضرورة وضع أولويات للعمل في تحقيق أهداف مفهوم العدالة.

8. هناك مبدأ هام جداً يجب مراعاته في تحقيق العدالة، الا وهو أن العدالة لا تعني المساواة المطلقة، حيث أن التمييز أحياناً يكون هو عين تحقيق العدالة. فالتميز بين الشخص الذي يسعى والذي لا يسعى، بين الشخص الذكي صاحب المواهب الذي يستطيع أن ينمي نفسه ودخله ورزقه وبين شخص غيره لا مبادرة له ولا نشاط وهو الذي يتسبب في فقره، بين صاحب العقلية التي تدعم المجتمع وصحاب العقلية الأنانية، هو شئ أساسي ولابد منه في تحقيق العدالة الاجتماعية. التمييز ليس بالضرورة هو عدم وجود العدالة الإجتماعية، ففي قلب عقيدة المسلم مفهوم "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون" وأيضاً "هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (صدق الله العظيم) وكذلك في المثل القائل "من كد وجد ومن إستراح راح". لذا نرى أن هذا المبدأ هام للغاية، فمن أهم الأسباب التي هدمت محاور النظرية الإشتراكية في تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية هي العمل علي عدم وجود التمييز الإيجابي بين فئات المجتمع بحيث يساعد ذلك علي التحفيز نحو مبادرة المرء نحو السعي والإنتاج وهو ما يعرف بالمسئولية الفردية في النظرية الرأسمالية والذي شددت عليه هذه النظرية لأهميته. ونعود مرة أخرى إلي أنه مثل هذه القيم هي من أساسيات توجه التشريع الإسلامي في تحقيق النظرية. وهذا الإتجاه موجود بالفعل في عقلية المجتمع السوداني.

9. العدالة الإجتماعية لا تسعى إلي هدم الحدود بين الطبقات الإجتماعية، حيث أنه لابد أن توجد في المجتمع طبقات متعددة، فهذه سنة الله في الكون وفي الخلق وهذه هي طبيعة الحياة والبشر، لكننا ما لا نريد أن نراه كأفراد في المجتمع أن تكون الهوة واسعة بين طبقات المجتمع بين افقرنا وأغنانا وهو ما يهدم بالضرورة مقومات المجتمع المتكاتف ويخلق أمراض النفوس التي أشرنا إليها سابقاً.

مما سبق أود أن أؤكد علي بعض الملامح الهامة لأي نظام لتحقيق العدالة الاجتماعية في السودان، فالعدالة الإجتماعية يجب أن تقوم علي أساس العدل في المجتمع بإعطاء كل مواطن حقوقه في المجتمع، وبتوزيع

الموارد والفرص في التعليم والخدمات والعمل وذلك بصورة متكأفئة بصورة تراعي توفير الإحتياجات الأساسية لكل المواطنين بناء علي تعريف المواطنين أنفسهم لهذه الإحتياجات. العدالة الإجتماعية لا تسعى إلي إلغاء التفاضل بين الافراد وإنما بإيجاد توافق علي عملية وصيغة تفاضل عادلة تأخذ بنظر الاعتبار نظرة المجتمع لما هو مقبول في هذا التفاضل علي أسس واضحة ومقبولة للجميع، مع العمل علي تحفيز الإنتاج والتميز والنجاح في المجتمع. ولتحقيق هذا النظام الإجتماعي العادل يجب أن يتم تحديد جهة تعمل علي تطوير العمل في هذا المجال وأن يتم تعريف أو مراجعة وتقوية المرجعيات الأخلاقية والدينية التي تحفز إستدامة هذا النظام مع العمل علي بناء رؤية مشتركة لهذا النظام وتعريف للمفهوم يتفق عليه الجميع مع ضرورة إلتزام المؤسسات السياسية في المجتمع بإستدامة مخرجات هذا النظام.

## أولويات في تحقيق العدالة الإجتماعية في السودان

بناءً علي التحليل الذي مررنا به سابقاً، قد يتضح لنا أن هناك أولويات يجب الإهتمام بها في الفترة المقبل كجزء من التوجه الكلي في الدولة وليس الحكومة فقط لتحقيق أهداف العدالة الإجتماعية. وقد قمنا بطرح هذه الأولويات والتي لا تتعلق بالقضايا الفنية فكما ذكرت سابقاً فإن الجوانب الفنية لها الجهات والمهنيين الذين سيتناولونها بالتأكيد بصورة أكثر وضوحاً وعن دراية أكثر وفهم أعمق.

تتمثل هذه الأولويات التي أود التنبه عليها، والتي سنتناولها بشئ من التفصيل لاحقاً، في الأتي:

1. **بناء الفهم الواضح والعملي حول العدالة الإجتماعية:** نحتاج أن نبني الإجماع حول تعريف واضح ومحدد لمفهوم العدالة في سياق المجتمع السوداني، وبناء الفهم الواضح حول كيفية تنفيذ هذا المفهوم عملياً.
2. **زيادة الوعي والدور المجتمعي:** كما أسلفنا وأسهبنا، فإن نجاح العمل في هذا المحور المهم من تطوير المجتمع يجب أن يبنى بالأساس علي مشاركة المجتمع بصورة كبيرة في صياغة الفهم الكلي حول ما هي إحتياجات المجتمع وكيفية تلبيتها بالإضافة لفهم ما هو المقبول وغير المقبول من وجهة نظر المجتمع.
3. **التأكيد علي الدور المؤسسي في تحقيق العدالة الإجتماعية:** دعم تنفيذ خطة متكاملة لدعم مخرجات العدالة الاجتماعية في المجتمع يجب ان يكون قائماً علي مؤسسات ترعى وتتابع هذا العمل لضمان نجاح جهود الجميع.

4. **تعزيز الجهد الجمعي في تحقيق العدالة الإجتماعية:** لابد من فهم وإدراك أن تحقيق العدالة الإجتماعية بحوجة إلي جهد جمعي، فالنظر القاصر علي كون أنها قضية الحكومة فقط هو بالتأكيد يشير إلي فهم قاصر إلي المفهوم ككل. لابد من وجود جهد من كافةً المعنيين بهذه القضية للوصول إلي نتائج أفضل.

## بناء الفهم الواضح والعملي حول العدالة الإجتماعية

العارف والمطلع علي النظريات والمفاهيم التي بني عليها مفهوم العدالة الإجتماعية سيجد أنها كثيرة ومتشعبة جداً وهو ما شتت جهود الذي يعملون في هذا المضار بالمحاولة والسعي للعمل في مختلف الإتجاهات وفي أحيان كثيرة تنفيذ سياسات ونظم متعارضة فيما بينها ولا تساعد بالضرورة في الوصول إلي نتائج مرغوبٌ بها. ولعل من التجارب الناجحة في هذا المجال هي تجربة عدد من دول أمركيا اللاتينية، خاصة الأرجنتين، والتي لم تعمد إلي التطبيق الأعمى للنظرية الإشتراكية في مجالات إعادة توزيع الدخل الوطني، ولكنها سعت بالأساس إلي بناء إجماع وطني وكلي حول كيفية العمل في هذا المحور، لكن المهم في هذا الأمر لم يكن تحقيق الإجماع في حد ذاته وإنما كان الأساس في وضع إطار نظري يتوافق مع الوضع المحلي في هذه الدولة عبر "تفصيل" وتطويع النظريات لتتماشى مع الوضع القائم في الدولة. هذا الإتفاق بين مختلف قطاعات الدولة في العمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي أسهم بالفعل في توضيح الرؤية ومحو التشويش الذي يرتبط بالجانب العملي للتنفيذ. وقد تختلف الأهداف التي يسعى النظام الإجتماعي إلي تحقيقها من دولة إلي اخرى. فعلى سبل المثال قد تتبنى بعض الدول أن ضمان مستوى معيشي محترم لجميع الأفراد يعتبر أولوية مقدمة على حرياتهم الشخصية مثل ما يحدث في الدول الإشتراكية في أوروبا، وقد تتبنى أخرى تقدمة الحرية الشخصية علي ضمان المستوى المعيشي وهو أساس النظرية الرأسمالية في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، وقد تتبنى اخرى ضمان تمتع أفراد المجتمع بنظام متكافئ لتوزيع الفرص مثل العديد من دول أسيا وغيرها وغيرها من الأمثلة. ولعل الأهداف والغايات دائماً تحدد الوسائل والسبل التي يتم عبرها تحقيق هذه الأهداف. لذا ستكون أولويتنا في السودان أن نحقق هذا الإجماع الذي يبنى علي أساس وإطار نظري سوداني يوضح أهداف العدالة الإجتماعية وآليات تحقيقها. نحن بحوجة إلي سياسيين وتنفيذين مثقفين وعارفين بمفهوم العدالة الإجتماعية ويعرفون كيف يجعلونها واقعاً. ونحتاج كذلك إلي مواطنين يعون ما هي هذه المفاهيم وما هي حقوقهم وواجباتهم فيها وما هي أهميتها. أنادي أن يكون هذا الأمر هو أحد محاور عمل وزارة الشئون الإجتماعية أو غيرها من المؤسسات وأن تعمل علي تحقيقه في الفترة القادمة، لمدة سبع إلي عشر سنوات علي أقل تقدير لتحقيق هذا التغيير، وذلك بإستعمال عدة وسائل علي رأسها دمجه في بعض مناهج التعليم والتثقيف بهذا المفهوم وعبر وسائل أخرى مثل التدريب بكافة أشكاله وكذلك عبر غرس هذه الثقافة واللغة في كافة مجالات العمل الإجتماعي

في الدولة ومؤسساتها الحكومية. أجدني أدفع بهذا الإتجاه بقوة، ذلك أننا بالفعل قد مللنا بالتاكيد من ترديد هذا الشعار بطريقة فارغة وعمياء لا توصل النقاش حوله إلي إي هدف، والذين تمسكوا بمفهوم العدالة الإجتماعية بشكل فضفاض وفارغ مضموناً لغرض الكسب السياسي هي جهات معلومة بالضرورة وتنطلق من أسس ونظريات عفا عليها الزمان وإنهارت في بعض دول العالم لعدم وجود صيغة تنفيذية واضحة ومتفق عليها، ونأمل أن تشارك هذه الجهات بقوة في العمل علي وضع معنى واضح يلتف حوله الجميع، ولا نتوقع منهم أقل من ذلك.

وعودة إلي بعض المبادئ التي طرقناها سابقاً، فسيكون من المفيد التذكير بأننا عندما نقوم بربط العدالة فى فرص الحصول على الخدمات الإجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وكذلك القدرة علي الوصول إلي عمل لائق وغيرها، فسيكون من الضرورة بمكان أن نتأكد من تحقيق ذلك في ظل عدد من المحاور المهمة. فالعمل علي التأكد من عدم وجود التمييز السلبي بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما ينتج عن التمييز السلبي من نتائج مثل التهميش والإقصاء والحرمان من الحقوق، كل ذلك يجب أن يكون في قلب أي تعريف أو فهم مشترك سيتم الوصول إليه ويجب أن نقر جميعاً أن الإتفاق علي هذه المحاور تعلاج جزءً كبيراً ومهماً من مظاهر الظلم الإجتماعي في السودان اليوم. التركيز علي الوصول إلي فهم موحد وواضح حول آلية توفير الفرص وتوزيعها سيكون من المفاتيح المهمة لمعالجة بعض القضايا التي تعكر صفو النسيج الإجتماعي في السودان. فالشكوى المتكررة من العديد من فئات المجتمع عن غياب هذه الآلية له للأسف أثر عكسي علي ثقة المواطنين ليس في الحكومة ونظام الحكم فحسب، وإنما كذلك في النظام الإجتماعي ككل، وهو ما لا ينفصل بالضرورة عن النقطة السابقة والمرتبطة بمظاهر التمييز السلبي. فالتوافق علي تعريف هذه الآلية سيترتب عليه إلتزاماً علي الحكومة والدولة لاحقاً بوضع السياسات وإتخاذ الإجراءات التي تسهم في توفير الفرص بصورة عادلة. والمحور الأخير يدور حول كيفية ضمان دفع قدرات المجتمع ككل نحو القدرة علي الإنتاج وذلك عبر توفير المقومات المناسبة التي تدعم هذا الإنتاج مثل التعليم الجيد الذي يتناسب وسوق العمل المحتمل، إمتلاك مدخلات الإنتاج من أرضي زراعية، تمويل فردي أو جماعي، تدريب نوعي، توفير فرص ومشاريع إستثمارية متعددة المستويات وغيرها وغيرها.

سيكون في قلب تعريف مفهوم العدالة الإجتماعية هو التعريف بالأدوار والمسئوليات المختلفة في تنفيذ المفهوم، فكما للحكومة والدولة واجبات في هذا المجال، كذلك للمجتمع بأفراده ومؤسساته السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية دور كبير في تحقيق الهدف الذي نسعى إليه. سنتناول هذا الجانب بشئ من التفصيل لاحقاً، لكن يجب أن يكون هذا الجانب جزء لايتجزء من تعريف هذا المفهوم والحوار حوله. هذا التوجه سيترتب عليه

إعداد وتطوير السياسات العامة لأجهزة الدولة المختلفة بناء على توقعات وحاجات كل فئات أصحاب المصلحة والذين هم شركاء في التنفيذ بالضرورة. بناء قدرات الدولة حينها سيكون مبنياً علي خطوط واضحة وسيكون تعريف السياسيين والتنفيذين في الدولة بهذا المفهوم، وكيفية تنفيذه وتحقيق أهدافه شئ سلس وبناءً علي أرضية صلبة وليس علي مجرد مفهوم ضبابي لا يرتبط إلي (1) أساس نظري قوي، ولا إلي (2) أهداف تنفيذية واضحة.

## زيادة الوعي والدور المجتمعي

قد نكون بالفعل قد تناولنا هذا الجانب بشئ من التفصيل غير المسهب سابقاً حول عدد من القضايا نعيد إجمالها في الأتي:

- تنفيذ نظام ناجح لتحقيق العدالة يحتاج إلي مواطنين يعوون بشكل واضح ما هي هذه المفاهيم وما هي حقوقهم وواجباتهم فيها وما هي أهميتها بالنسبة لهم. فالوعي المجتمعي يساعد في جانبين (1) في الجانب التخطيطي، فالمجتمع المثقف سيساعد بالضرورة الدولة في وضع ما هو أفيد وأصلح للمجتمع، (2) في الجانب الرقابي، حيث أن المجتمع سيكون العين التي تحرس أهداف العدالة الإجتماعية والأنظمة المرتبطة بها. كلا الأمرين يصب بصورة مباشرة في مصلحة المؤسسات السياسية سواء أن كانت تلك التي في مقعد الحكم أو تلك التي في المعارضة أو الضفة الاخرى من النهر. فالمجتمع المثقف يساعد في الدفع بعجلة التنمية بصورة ذاتية وموجهة تساعد في تحسين الصورة العامة للحكومة عبر توجيه الإنفاق الحكومي لما هو مفيد وبالتالي تحقيق إنجازات مقبولة للمجتمع والتي تحفز علي المزيد من الإنجاز، كما أنها تساعد علي الجانب الاخر في التعريف بأوجه القصور في التنمية المجتمعية وبالتالي إيجاد نظام للتغذية الراجعة الذي يساعد الحكومة والأحزاب المعارضة علي حدٍ سواء في تطوير برامجها السياسية.
- الإمام العادل "الرئيس وما يماثله" إختاره الله ليكون من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، والإمام بالأساس يأتي من المجتمع. فإن كان مفهوم العدالة الإجتماعية موجوداً في المجتمع ويفهمه

الناس ويطالبون به ويحرسونه فسنجد أن الأمام سيكون مطالباً بمتابعة هذا الامر والإهتمام به وإنشاء الأليات اللازمة له. والعكس قد يحدث كذلك إذا لم يكن هناك من يطالب بهذا الحق فسينسي إلي أن يصير عدم العدالة الإجتماعية واقعاً ومشكلة أساسية في المجتمع. وعليه فإن النظام الإجتماعي العادل هو ذلك الذي يتيح لأعضائه حرية أكبر وخيارات أكثر في التعبير والمطالبة بالعدالة الإجتماعية. وفي ذات السياق سيكون من واجبات أفراد المجتمع في التعامل مع الأمام أن يكون ذلك وفق مبدأ العدالة ومرجعيات ذلك ليست فقط مجتمعية أو سياسية وإنما كذلك من منطلقات ومرجعيات دينية تفرض علي أفراد المجتمع هذا الواجب المتمثل في نصح الإمام. هذا الجانب الهام في علاقة الإمام مع رعيته هو للأسف لم يعد موجوداً بشكل كبير في هذا الزمان ولعدة إعتبارات ليس هذا مجالها. لكن ما نود أن نؤكد عليه هو أهمية المسئولية الفردية لكل شخص للعمل علي ضمان توفر إحتياجاته ومتابعة ولي الأمر في توفيرها. العمل علي زيادة الوعي المجتمعي بهذا المفهوم سيكون من المحاور المهمة في نجاح الحوار حول تحقيق العدالة الإجتماعية.

- بناءً علي ما أوضحناه من أهمية دور المجتمع، سنجد أن وسائل بناء وتقوية المجتمع المختلفة تتنوع في طرقها ومحاور تركيزها وذلك بإختلاف الهدف منها. فالوسائل المستخدمة في التعليم قد تختلف عن تلك المستخدمة في القطاع الصحي وتختلف بالضرورة عن تلك المعنية بالقضايا السياسية والحقوقية وغيرها، إلا أن جميعها، خاصةً في مجال الخدمات الإجتماعية، تشترك في محورين أساسيين: (1) الإنطلاق من تحديد إحتياجات المجتمع عبر عملية تحليل يقوم فيها المجتمع بنفسه علي تحديد إحتياجاته، أي أن تعريف حجم ونوعية الخدمات لا ينبع من مقدم الخدمات ولكنه ينبع من متلقي هذه الخدمات وهذا محور مهم في الوصول إلي نتائج يقبلها المجتمع، أي أن المجتمع يشارك في العملية التي تؤدي إلي النتائج، فائدة هذا النهج أنه يضع المجتمع وأفراده في بؤرة تركيز العمل بدلاً عن التركيز علي مخرجات العمل أو الخدمات المقدمة. وخير مثال حين نتحدث عن أن المنطقة الفلانية بها مستشفى، سيكون السؤال هو، هل المستشفى به الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع بصورة محددة أم يحتوي علي الخدمات التي قامت وزارة الصحة أو غيرها بتحديدها؟ والفرق واسع بين الإجابتين. (2) توفير الموارد المختلفة لتحقيق هذه الإحتياجات يتم بناءً علي عملية متكاملة تهدف إلي الوصول لأفضل السبل لتوظيف الإمكانات المحلية الموجودة في المجتمع أولاً ومن بعد ذلك الإمكانات التي يمكن الدفع بها من خارج المجتمع في حال عدم توفرها في المجتمع المعين، هذا الجانب يعمل علي الإستفادة القصوى من إمكانات المجتمع والدفع إلي جعل المجتمع في حد ذاته مجتمع منتج يساعد في تحقيق مستوى أفضل من الخدمات الإجتماعية والتنمية الذاتية. هذين المحورين هما من قواعد ما يعرف بالتخطيط القاعدي المبني علي

الإحتياجات، هو من أهم الأسس في هذه مناهج إشراك المجتمع في عملية التطوير، حيث أن دمج ممثلي المجتمع في عملية تحليل وتحديد الإحتياجات في مجتمعاتهم هي بالتأكيد مبدأ أساسي لتحقيق العدالة الإجتماعية. إستخدام هذه المنهجيات القائمة علي إشراك المجتمع في تحديد نظام مناسب لتحقيق العدالة الإجتماعية بالتأكيد هي ليست بالعملية السهلة، كما أنها تتطلب بالضرورة دفع عملية مشاركة المواطنين في العملية السياسية بشكل عام. في واقع السودان اليوم، هذا الأمر سيكون من أكبر التحديات حيث أن هذا التوجه بحوجة إلي إلتزام سياسي كبير للدفع بهذه المنهجية قدماً لتمكين المجتمع بأداء دوره.

## التأكيد علي الدور المؤسسي في تحقيق العدالة الإجتماعية

كما قد ذكرنا سابقاً فإن دعم تنفيذ خطة متكاملة لدعم مخرجات العدالة الاجتماعية في المجتمع يجب أن تكون قائمة علي مؤسسات ترعى وتتابع هذا العمل لضمان نجاح المبادرات التي يتم تنفيذها. وقد أشرنا سابقاً أن هذا العمل لا توجد جهة محددة مسئولة عنه بشكل كلي متكامل ومستمر. ولإبراز هذا التحليل علي أرض الواقع، دعونا نضع بعضاً من الجهات المسئولة حول بعض محاور العدالة الإجتماعية التي قد ترد إلي الأذهان بصورة سريعة وما هي مسئولياتها وأدوارها (بناء علي هيكلة الحكومة في العام 2013) وبناءً علي ما ورد في المواقع الإلكترونية الخاصة ببعض من هذه الجهات:

**أولا ـ الهيئة التشريعية والمجلس الوطني:** بالإضافة إلي دوره التشريعي العام فيما يلي الخطط والسياسات والتشريعات التي تؤسس لنظام إدارة الدولة، للمجلس عدة لجان متخصصة أربعة منها ذات صلة مباشرة بمفاهيم ومحاور العدالة الإجتماعية، وهي لجنة الشؤون الإجتماعية وشؤون الأسرة ولجنة الصحة والبيئة والسكان، ولجنة العمل والإدارة والمظالم العامة ولجنة الشؤون المالية والإقتصادية.

**ثانياً ـ قطاع التنمية الإجتماعية والثقافية بمجلس الوزراء:** بجانب مهام اخرى، يركز القطاع علي تنسيق العمل المشترك في الجانب السياسي والتنفيذي لعمل الحكومة فيما يلي القضايا المشتركة ذات الصلة بالعدالة الإجتماعية.

**ثالثاً ـ وزارة الشئون الإجتماعية:** بجانب مهام اخرى، تركز الوزارة علي قضايا الضمان الإجتماعي وآلياته التمويلية والتنفيذية المختلفة مثل صندوق الضمان الإجتماعي، التأمين الصحي، صندوق الزكاة وغيرها، بالإضافة إلي عملها علي بناء وإستعادة التوزان الإجتماعي للمجتمع بمختلف فئاته.

**رابعاً ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني:** بجانب مهام اخرى، تركز الوزارة علي دعم قضايا التنمية الإجتماعية والإقتصادية وإستدامتها، توظيف الموارد الإقتصادية عبر توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وغيرها من المهام المتصلة.

**خامساً ـ وزارات التربية والتعليم و الصحة و الموارد المائية والكهرباء:** بجانب مهام اخرى، تركز هذه الوزارات علي تقديم الخدمات الأساسية بصورة مباشرة لقطاعات المجتمع المختلفة.

**سادساً ـ وزارة العمل والقوى العامة:** بجانب مهام اخرى، تركز هذه الوزارة علي الدفع بالتوظيف الأمثل للقوى العاملة في البلاد ووضع وتنفيذ التشريعات والنظم التي تدعم هذا الجانب.

**سابعاً ـ لجنة الإختيار للخدمة المدنية القومية:** بجانب مهام اخرى، تهتم بوضع أساس الإختيار للتوظيف في الخدمة المدنية وإجراء عملية الإختيار ومتابعة التنفيذ، وذلك بناء علي عدالة توزيع فرص التوظيف والعمل.

**ثامناً ـ المجلس الاعلى للأجور:** وضع السياسات الشاملة للأجور فى القطاعين العام والخاص، إعمال مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى ومبدأ الأجر كحافز للإنتاج بغرض تحقيق الإستقرار الوظيفى وكذلك علي إزالة المفارقات المتراكمة فى الأجور بوضع موجهات وأسس ومعايير تمكن من تحقيق ذلك.

**تاسعاً ـ وزارة العدل:** بجانب مهام اخرى، تركز الوزارة علي الجوانب التشريعية والقانونية المرتبطة بقضايا العدالة الإجتماعية مثل الدفع بقيم العدل المجتمعي والتأكد من تحقيقها.

هذا كله بالطبع بالإضافة إلي الدور الذي تتولاه مؤسسة الرئاسة بشكل عام في التوجيه والمتابعة في القضايا ذات الصلة.

السرد السريع الذي قدمناه أعلاه حاولنا من خلاله توضيح تشعب مجالات العمل المرتبطة بمفهوم العدالة الإجتماعية وهو شئ متوقع تماماً من حيث مستوى تعقيد المفهوم والآليات اللازمة لتحقيقه. والحق يجب أن يقال أن العدالة الاجتماعية لا يمكن ان تحدث من تلقاء نفسها ويجب ان ينظمها شكل محدد من القواعد والقيود والتنظيم العلمي والعملي في سبيل تحقيقها عبر توفير الحاجات والخدمات الرئيسة بشكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية والقانونية بالإضافة إلي توفير الموارد اللازمة لذلك مع ضرورة وجود قنوات تشريعية ورقابية لهذا الأمر. لكن في ذات الوقت ومع وعينا بأن السودان يسعى ويحتاج إلي تحقيق هذا المفهوم في المجتمع بصفته أولوية غائبة عن الحضور أو إذا شئتم خجلة الحضور، فإنه يجب علينا أن نقر بأن العدالة الاجتماعية التي ننشدها بكل مافيها من قيم جميلة وسامية، نعلم تمام العلم أنها لن تتحقق بين ليلة وضحاها وتحتاج إلي وقت حتي تؤتي ثمارها، ولكن لكي تتحقق لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الحقيقية التي لابد أن تلتزم بها الحكومة الحالية والحكومات التي تعقبها بغض النظر عن توجهها السياسي. العدالة الإجتماعية هي بالتأكيد إحدى أولويات هذه المرحلة من تاريخ السودان، فالكثير من القضايا الإستراتيجية والعاجلة في تطوير السودان تقوم بالأساس علي تحقيق هذا المفهوم علي أرض الواقع وبصورة سريعة لكن

وفق رؤية واضحة. نحن في هذا الجانب من المقال لا ندعو إلي إنشاء كيان جديد كوزارة أو غيرها لكي نضمن تحقيق العدالة الإجتماعية فعلي هذا الطرح أن يكون واقعياً، لكن ما ندعو له هو ضرورة وجود كيان فعلي يهتم بالتخطيط والمتابعة المستمرة واللصيقة لعمل كل الجهات المتصلة بهذه القضية والعمل علي إيجاد قنوات مناسبة للتنسيق وضمان تحقيق الأهداف المطلوبة وفق خطة واضحة للعمل وخارطة طريق عملية. ونود التنبيه، كما قلنا سابقاً، إلي أن العمل في محور العدالة الإجتماعية هو عمل موجود بالفعل وقد سعت الحكومات السابقة والحالية علي تحقيقها، لكن بتحليل سريع لمسيرة العمل في هذا المجال سنجد أن العديد من الأخطاء قد حدثت بالفعل وأكثرها كانت أخطاء منهجية وهيكلية مرتبطة بواقع من يجب أن يفعل ماذا كي لا يختلط الحابل بالنابل وتضيع الفكرة الأساسية وتتبخر.

## الجهد الجمعي في تحقيق العدالة الإجتماعية

ختاماً في هذا المقال سنتناول جانب مهم للغاية للمضي قدماً في تحقيق أهداف ومخرجات العدالة الإجتماعية. فبالنظر إلي تجارب عدد من الدول في هذا المجال سنجد أن النهج والجهد الجمعي في العمل في مختلف محاور هذا المفهوم هو ما يحقق الفائدة الأكبر والأهم في هذا المجال. وسنتناول في عجالة بعض ملامح النهج والجهدي الجمعي:

- كل ما قلنا به في هذا المقال لا يتنافى مع الدور القيادي لأي حكومة، ونحن هنا لا نتحدث عن الحكومة الحالية فحسب، بل كافة الحكومات وقاداتها في حمل هذه القضية محل إهتمام ورعاية. بصفتي قد عملت في العمل الحكومي من قبل في عدة مواقع، أجدني أميل لفهم أن هناك الكثير من القضايا تتنافس مع بعضها البعض للوصول إلي أولويات أجندة العمل الحكومية، فقضايا مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع وغيرها من القضايا هي بالفعل تتنافس مع بعضها البعض، لكن الذي يتأمل في مفهوم العدالة الإجتماعية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها سيجد أنها من القضايا التي تؤثر علي الكثير من هذه الأولويات وهي ما يعرف بالإنجليزية (cross-cutting issue) أو القضية التقاطعية والتي تؤثر وتكون عاملاً مشتركاً في عدد من المحاور الاخرى. ولعل الكثير من أنظمة الدول المتقدمة الأن بدأت تفهم أهمية مثل هذه النوعية من القضايا التقاطعية ودورها في عملية التنمية الكلية في المجتمعات، وأنه بالتركيز علي مثل هذه القضايا يساهم بالفعل في حل العدد من المشاكل والعقبات.
- وسنجد أن التجربة الإلزامية للأفراد في الدفع بمفهوم العدالة الإجتماعية في دول الإتحاد السوفيتي السابقة هي بالفعل أحد العوامل المهمة التي أسهمت في هدم مفهوم العدالة الإجتماعية بشكل خاص والنظرية الإشتراكية بشكل عام، حيث أثبتت التجربة أن الإلزام الشخصي لا يكفي في تحقيق تلك

العدالة ما لم يترافق مع ذلك الالزام الفردي - الذي دافعه الروح الأخلاقية للمجتمع - إلتزام آخر ديني أو روحاني الطابع مرتبط بروح المسئولية والثواب النفعي للفرد للمشاركة في هذه العملية. هذا الأمر بصورة خاصة يتعلق بالأغنياء أو من يملكون، والذين يطلب منهم طواعة أو إلزاماً المساهمة في دعم أفراد المجتمع ممن لا يملكون. وهي بحمد الله بيئة متوفرة في السودان وستساعد في التطبيق السليم للتجربة.

- الكثير من الدول أدركت أهمية أن يكون للأحزاب السياسية، خاصة تلك القائمة علي قيم مجتمعية، جناح إجتماعي قوي يكون رأس الرمح في تطوير رؤى وبرامج عمل واقعية لتحقيق مفهوم العدالة الإجتماعية. ولعله ولكثرة قراءتي عن التجربة الالمانية في هذا الجانب، وليس لتأثري الشخصي بها، أجدني أميل إلي ضرب أمثلة من واقع هذه التجربة الثرة في مجال العدالة الإجتماعية. ففي المانيا علي سبيل المثال، تقوم الأحزاب السياسية جميعها بتحديث خططها السنوية في المجال الإجتماعي بناءً علي المسوحات السنوية وإستطلاعات الرأي التي تستهدف قياس وتحليل مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالعدالة الإجتماعية والغرض الأساسي من ذلك بناء صورة جيدة عن هذه الأحزاب لدى المجتمع بالتفاعل المستمر معه ومع مشاكله وإحتياجاته. لكن في ذات الوقت دعونا نتأمل حال الأحزاب السياسية في السودان بشكل عام، وأنا هنا لا أتحدث عن حزب أو أحزاب بعينها، حيث سنجد سمتين أساسيتين تجمع الجميع، الأولى ضعف أو عدم وجود جناح إجتماعي فاعل في كافة الأحزاب السياسية، وإن وجد فستكون هذه القضية الهامة في ذيل إهتماماته. السمة الثانية أن العمل المجتمعي بشكل عام غائب عن العمل التنظيمي للأحزاب، بمعنى اخر أن النشاط الإجتماعي الموجود مركزه وهدفه الاخير هو التركيز علي وضع سياسة الحزب (أي أن السياسة في حد ذاتها هي الهدف) وليس المجتمع ورغباته وهمومه هي مركز العمل. لذا، وهذا التحليل من وجهة النظر الشخصية، تفتقد الكثير من الأحزاب للإحساس بدفء العلاقة بينها وبين مجتمعاتها لأن المجتمع ذكي ويمكنه بسرعة أن يحلل ما هو محور ما يركز عليه الحزب وقادته، هل ينصب إهتمامهم علي سياسة الحزب وصورته والمنافع الذاتية للحزب وأفراده أم علي هموم المجتمع ومشاكله. لكن الواقع يقول أن الأحزاب السياسية للأسف في جهة و"ما يطلبه المجتمع" وتوقعاته في جهة اخرى مغايرة.
- لقد أثبتت التجارب في دول مثل دول أمريكيا الجنوبية، أن محاربة الفقر والسعي نحو تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية بما يحقق العدالة الإجتماعية ساهم بالفعل في تقوية أسس ومقومات الوحدة الوطنية في هذه الدول. فنحن نشاهد دول بالكاد تتكون من أغلبيات أو مكونات مجتمعية غالبة ولكن بالرغم من ذلك سنجد أن هذه المجتمعات تعيش في وحدة وترابط وتقدر بلا شكل كافة مقوماتها

ومكوناتها. إن حراك المجتمع ككل نحو تحقيق هذه الغاية هو بالفعل أمر ضروري ولابد من، وبدونه سنجد أن المجتمع يعاني بالفعل من كثير من التحديات التي أساسها كما قلنا سابقاً أمراض النفوس والمظاهر السلبيية لإنعدام العدل الإجتماعي وشيوع الظلم الإجتماعي الذي قد أو قد لا يتصل بسياسة الدولة لأن الكثير من هذه التحديات تكمن في كافة المجتمعات بغض النظر عن الفئة الحاكمة أو السياسات المطبقة.

## خاتمة وتعليق:

لطالما كان في صميم معتقداتي الفكرية أن "الإسلام هو الحل"، ليس المعنى السائد بأسلمة السياسية ولكن بمفهوم أن بناء المنطلقات الفكرية للعمل المجتمعي، الذي هو أساس السياسة في أي مجال، بناءً علي أبجديات الإسلام. تجربة السودان وغيره من الدول الإسلامية المنهج في مجال تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية هي بالتأكيد تجربة لا تلبي تطلعات الشعوب في هذا الجانب. فبالرغم من تعاقب حكومات كثيرة في هذه الدول كان بإمكانها تقديم نماذج متفردة للعالم، لابد أن نعترف أنه للأسف لم يجد هذا الأمر طريقه إلي الواقع. الدول الإسلامية بها بيئة مناسبة وخصبة لهذه المفاهيم التي يمكن تنفيذها بصورة متميزة، حيث المنطلقات الدينية والروحانية للأفراد والمجتمع تعضد وتدفع بهذا الفكر، خاصةً مع وجود أنظمة التكافل الإجتماعي المعنوي وكذلك المادي مثل الزكاة والصدقة، وكذلك مع وجود قيم أخرى تساعد كلها في توفير البيئة المناسبة لمخرجات أفضل. إلا أن الواقع يشير إلي معوقين أساسيين أولهما فكري متمثل في عدم وجود منهج نظري واضح ومتعارف عليه لبناء هذا النظام، والثاني يتمثل في الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا المنهج إن وجد. علينا جميعاً كأفراد وكمجتمع وأحزاب وجمعيات مجتمع مدني، حكومةً ومعارضة أن نتبنى هذا الفكر ونجعل منه منهج عمل وهدف نسعى جميعاً لتحقيقه فيستفيد المجتمع ككل ويستفيد كل من لديه مصلحة بشكل أو اخر.... فهلا توقفنا وأعدنا النظر في العدالة الأجتماعية كأولوية غائبة عن أجندة العمل السياسي في السودان؟

إنتهى المقال

**د. امجد محمد إدريس**